LIBYA LAST VERSION!

كلمة وفد الجماهيرية العربية الليبية

أمام

اجتماع الدورة الأولى للجنة التحضيرية

لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم إنتشار

الأسلحة النووية عام 2010

فيينا 4/30- 2007/5/11

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،
السادة رؤوساء الوفود،

يطيب لي في البداية بإسم وفد بلادي أن أتقدم إليكم بالتهنئة لإختياركم رئيساً لهذا الاجتماع وإننا على ثقة كاملة في قدرتكم وخبرتكم للوصول الى نتائج إيجابية وقرارات تعزز عالمية المعاهدة وتضع حجر الأساس للتخلص النهائي من الأسلحة النووية في إطار برنامج دولي هدفه نشر السلم والأمن الدوليين.

كما يود وفدي التعبير عن تقديره للجهود التي بذلتموها خلال المدة الماضية لانجاح أعمال اللجنة التحضيرية هذه.

السيد الرئيس،

إن وفد بلادي يضم صوته الى بيان حركة عدم الانحياز الذي ألقته سعادة سفيرة كوبا نيابة عن المجموعة، وكذلك بيان المجموعة العربية الذي ألقاه رئيس الوفد السوري الشقيق.

ويؤكد على مواقف بلادي الثابتة والراسخة تجاه موضوع نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل بصفة عامة باعتبارها تشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن العالميين، خاصة وأننا نناقش في هذا المحفل الهام معاهدة عدم الانتشار النووي التي نرى أنها الركيزة الأساسية للوصول الى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ونود أن نؤكد على الآتي:

1. إن الدول المالكة لأسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى جميعها دول متقدمة تقنياً وذات اقتصاد قوي وامكانات مادية وبشرية كبيرة ليست في حاجة الى الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل وحتى تكون مثالا للدول النامية التي تسعى لامتلاك هذه الأسلحة لجعلها رادعا فإن تخلي الدول المالكة عن هذه الأسلحة لا يترك للآخرين حجة لإمتلاكها.

2. إن بلادي وإيمانا منها بأن مشوار نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل يبدأ بخطوة واحدة ويحتاج الى شجاعة وفهم عميقين ونظرة ثاقبة لمستقبل هذا العالم الذي يعيش الآن في قلق وعدم استقرار وخوف يومي من هذا الكم الهائل من أسلحة الدمار الشامل المرهون بضغط على زر أو خلل فني في أجهزة الحاسوب والتحكم لتبدأ كارثة فناء العالم بعقليته التي لا تفكر إلا في السيطرة والهيمنة، فقد أعلنت ليبيا في 2003/12/19 تخليها طواعية عن البرامج والمعدات التي قد تؤدي الى إنتاج أسلحة محظورة دوليا في خطوة ترغب من خلالها أن تحذو كل الدول حذوها بما فيها الدول المالكة التي يفترض أن تكون صاحبة المبادرة وعليه فإن بلادي من حقها على العالم أن يضمن لها أمنها القومي بقرار دولي ينص على عدم استخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووي أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى ضدها.

3. إن مواقف بلادي تجاه نزع أسلحة الدمار الشامل ثابتة وواضحة، وقد بدأت بلادي في تأكيد هذا الالتزام من خلال مشاركتها الدائمة والفعالة في معظم الاجتماعات والمؤتمرات التي خصصت لهذا الشأن سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لجنة نزع السلاح، كما عبرت عنه أيضا من خلال انضمامها الى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت في هذا الخصوص، وهي تعمل بكل شفافية ومصداقية لتنفيذ تلك الاتفاقيات والمعاهدات بهدف الوصول الى نزع كامل لأسلحة الدمار الشامل ولتعزيز السلم والأمن الدوليين، ووفقا للأهداف والالتزامات والمسؤوليات التي تنبثق عن معاهدة عدم الانتشار النووي، ومضمون الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير الصادرة بتاريخ 1989/6/12 مسيحي، التي حرمت انتاج أسلحة الدمار الشامل ودعت الدول للتخلص منها، مع الاحتفاظ بكامل الحقوق التي تؤكد عليها الاتفاقيات الدولية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل سعادة الإنسان ورفاهيته، وتأكيد حق الدول الأطراف في ممارسة أنشطة البحث والانتاج وإزالة

التدابير التقييدية التي تنفذ من جانب واحد والتي تمنع التطور النووي السلمي.

4. حتى تكون هناك مصداقية لبرنامج نزع التسلح وعالمية المعاهدة فإنه يتوجب على الدول المالكة أن تتوقف عن برامج التطوير والإنتاج والتخزين لأسلحة نووية جديدة ومتطورة.

5. إن السلم والأمن الدوليين مسؤولية جميع الدول وخاصة الدول المالكة لأسلحة نووية وعليها تقع مسؤولية حمايته وضمان عدم تهديده بما تقوم به من إجراءات فعلية تتمثل في التخلص من الأسلحة النووية التي تمثل الخطر الأول في وجه الأمن والسلم العالميين وبذلك تؤكد الدول المالكة بما لا يدع مجالاً للشك بأنها حريصة على استباب السلم والأمن في العالم ولا تكون هناك حجة للسعي لإمتلاك أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل طالما لا يوجد تهديد والجميع في مأمن.

6. على الدول المالكة الايفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي عملا بالمادة السادسة من المعاهدة ووضع برنامج زمني محدد من أجل التخلص من الأسلحة النووية ومخزون المواد الإنشطارية التي تدخل في صناعتها وصناعة الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في إطار تحقق دولي ممثلا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

7. على جميع الدول إخضاع منشآتها النووية والمواد الإنشطارية والمواد النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإبرام اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية والكف عن سياسة الكيل بمكيالين حيث أن هذه السياسة هي التي تساهم في الإنتشار وليس الحد منه.

8. إن عالمية المعاهدة ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هما السبيل والركن الأساسي لعالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

9. التأكيد على حق جميع الدول الأساسي وغير القابل للتصرف في البحوث في مجال الطاقة النووية وانتاجها واستعمالها للأغراض السلمية والتوقف عن فرض أي قيود في هذا الاتجاه وتسهيل برامج نقل هذه التقنية للأغراض السلمية للدول النامية. خاصة بعد أن أصبحت التقنيات النووية توفر الحلول الناجعة للعديد من المشاكل في الصحة والمياه والبيئة وتفوقت على التقنيات التقليدية. وفي هذا الإطار نؤكد على حق إيران في تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

10. نؤكد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق وضمان الامتثال لاتفاقيات ضماناتها المبرمة مع الدول الأطراف بغية الحيلولة دون تحويل الطاقة النووية من الاستعمالات السلمية الى أغراض التسلح وإنتاج أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية.

11. نؤكد على ما أشار إليه مندوبو بعض الدول من إيلاء إهتمام خاص لنتائج مؤتمر مراجعة عام 2000 وما تضمنه تقريره الختامي من توافق للآراء حول موضوعات نزع السلاح النووي، وعدم الإنتشار، والشرق الأوسط، ولذلك فإن قضية الامتثال يجب أن تشمل جميع بنود المعاهدة دون تمييز وعلى رأسها التزامات الدول النووية بالتخلص من السلاح النووي.

12. إن الأركان الأساسية لمعاهدة عدم الإنتشار وكما أشار إليه بعض المتحدثين والتي تتمثل في نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار، والحق الراسخ في الاستخدام السلمي للطاقة النووية يجب أن يتم الالتزام بتنفيذها دون تمييز أو انتقاء من جميع أطراف المعاهدة وذلك لأن التمييز والانتقاء هما عنصرا تهديد لمصداقية المعاهدة.

13. إن بلادي تولي قضايا نزع السلاح النووي أهمية بالغة إيمانا منها بما يشكله السلاح المدمر من خطر على السلم والأمن الدوليين إلا أننا لا زلنا نرى دول أخرى خارج إطار معاهدة عدم الانتشار

تمكنت من تطوير قدراتها النووية العسكرية بمساعدة بعض الدول الكبرى وامتلكت ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية ساهم بشكل كبير في اختلال أمني خطير بمنطقة الشرق الأوسط ومهددة بذلك الأمن والسلم الدوليين، وذلك بسبب حيازة دولة واحدة للأسلحة النووية ومن هذا المنطلق فإن بلادي تطالب بضرورة التخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة ومطالبة الإسرائيليين بالإنضمام الى المعاهدة وإخضاع منشآتهم النووية للرقابة والتفتيش الدوليين وفقا لمعاهدة عدم الانتشار، وهناك قلق عام يسود كافة دول المنطقة ويظهر ذلك جلياً من خلال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974، وقرار مجلس الأمن رقم 487 لعام 1981، والتي حثت فيها جميع دول المنطقة على النظر في اتخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ودعتها الى الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة بعد إعترافات المسؤولين الإسرائيليين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء بامتلاك أسلحة وقدرات نووية. ونعتقد أن هذه التصريحات هي تحدٍ للمجتمع الدولي بأسره الذي تقع عليه مسئولية تصحيح هذا الإختلال الخطير الممثل في التعامل الدولي مع الأحداث بمعايير مزدوجة.

ومن هذا المنطلق يؤكد وفدي على ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والتي من دونها سيزداد التوتر وسباق التسلح بشكل يهدد المنطقة والعالم بأسره.

السيد الرئيس،

ومن هذا المنبر فإننا ندعو العالم الى نبذ سياسة المعايير المزدوجة والى تحكيم العقل والمنطق والنظر الى ما يعانيه السلم والأمن الدوليين حاليا من تهديد بسبب تعنت الدول القوية ورغبتها في الهيمنة والسيطرة. والجلوس معنا والاستماع الى رأي الحكماء منا والأخذ بالمبادرة الليبية التي نظرت الى المستقبل وحكّمت العقل والمنطق والعمل معنا فعليا وعلى أرض الواقع للتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل والتي بدأت في الإنتشار بفعل السياسة المذكورة أعلاه وعدم الاستماع الى النداءات الدولية المتكررة وخاصة من بلادي بالتخلص من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد الرئيس،

يجب أن ينظر المجتمع الدول الى انتهاج مبدأ المكافآت والتشجيع للدول التي تتخلص من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل أو البرامج والمعدات التي تؤدي الى إنتاجها وفي مقدمتها بلادي والتوقف عن مبدأ التهديد والوعيد والعقوبات التي تؤدي غالبا الى نتائج عكسية وتعزز رغبة الدول في الحصول على السلاح النووي ليكون رادعا لها إنطلاقا من مبدأ لا يوجد شيء حكرا على أحد دون الآخر ولكل فعل رد فعل ولذلك فكلما كان الفعل حسنا كان الرد أحسن.

السيد الرئيس،

في الختام يؤكد وفد بلادي على ضرورة أن تلتزم الدول الأطراف بجدية ببنود المعاهدة والعمل على تحقيق عالميتها وهي أمور لا بد منها لنجاح مؤتمر المراجعة القادم في 2010.

وشكرا سيدي الرئيس